



الجلسة ٥٨٨٩

الاثنين، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير جون سويرز . . . . . (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركن إندونيسيا . . . . . السيد كليب إيطاليا . . . . . السيد مانتوفاني بلجيكا . . . . . السيد بل بنما . . . . . السيد أرياس بور كينا فاسو . . . . . السيد تياندر ييوغو الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد الدباشي جنوب أفريقيا . . . . . السيدة فان دير ميروي الصين . . . . . السيد ليو زمنين فرنسا . . . . . السيد لأكروا فيت نام . . . . . السيد لونغ مينه كرواتيا . . . . . السيد فيلوفيتش كوستاريكا . . . . . السيد أوربينا الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد خليل زاد

## جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

تقرير الأمين العام عن ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن (S/2008/39).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

تقرير الأمين العام عن ضمان السلام والتنمية:  
دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن  
(S/2008/39)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى معالي السيد يان كوبيس، وزير خارجية سلوفاكيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي الوزير. ويسعدنا حضوركم معنا هنا.

كما أرحب بحضور معالي السيدة سوزان فان دير ميروي، نائبة وزير الخارجية في جنوب أفريقيا.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لليابان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/39، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.

وأرحب كثيرا بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون في هذه الجلسة. ونفهم، سيدي، أنه ليس بمقدوركم الحضور معنا إلا لوقت وجيز بسبب مسائل أخرى هامة، مدرجة أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن. ومن دواعي شرفنا العظيم أن تكونوا معنا هنا، وأدعوكم إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك مجلس الأمن في هذه المناقشة بشأن دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة فيما يتعلق بمسؤولية الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على نحو خاص، عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، والحكومة المملكة المتحدة على جمعنا لإجراء هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. كما أعرب عن بالغ تقديري لما تبذله سلوفاكيا وجنوب أفريقيا من جهود حثيثة لتعزيز هذه المناقشة.

إننا نحتفل هذا الشهر بالذكرى السنوية الستين لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما زال صون السلم والأمن الدوليين يشكل تحديا جسيما لمنظمتنا. وعلى الرغم مما بذلناه من جهود على مدى ستة عقود، ما زال الصراع والعنف يشكلان تهديدا للدول والشعوب. ومما لا شك فيه أن الدول الأعضاء تظل هي المسؤولة في المقام الأول عن توفير الأمن للدول وسكانها، ويشكل ذلك الأمر حقها السيادي ومسؤوليتها، على غرار العمل من أجل إصلاح قطاعات الأمن لديها. غير أنه من مسؤولية الأمم المتحدة أن

العملي، ليست لدينا سوى هياكل مؤسسية محدودة لتوجيه العمل في الميدان.

وينبغي أن نعزز قدرتنا على تقديم المشورة الفنية المتسقة والتنسيق الجيد والتنوعية الرفيعة خلال عمليات السلام وفي جهود حفظ السلام، وبناء السلام وتحقيق التنمية. وينبغي أن نقلل من تجزئة هجنا وأن نعزز طابعها الشامل.

ولذلك السبب أصدرت، بطلب من مجلس الأمن والجمعية العامة، تقريراً (S/2008/39) في شباط/فبراير بعنوان "ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن". وكما يعلم العديد منكم، كان التقرير ثمرة لمشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء، والمجموعات والمنظمات الإقليمية، فضلاً عن مراكز البحث، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. كما شكل موضوعاً لمشاورات واسعة النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان.

يبدأ التقرير بمناقشة واسعة النطاق للمفهوم، مشدداً على صلاته بالعديد من العمليات الهامة. ويوضح أنه يجب تناول إصلاح الأمن في أي سياق، على نحو استراتيجي وشامل. وهو على أحد المستويات مجال متخصص جداً. وعلى مستوى آخر، من الواضح أنه مرتبط بمسائل تتعلق بالميزانية والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد والإدارة السليمة. وهو من ناحية أخرى، يقتضي الحكمة والخطوات المتسقة والمحسوبة، وكذلك التفاهم بصورة جيدة مع المجموعة الكاملة من أصحاب المصلحة والشركاء على الصعيد الوطني.

ولذلك، يعرف التقرير المعروض على المجلس، إصلاح قطاع الأمن بأنه عملية تقييم واستعراض وتنفيذ، ورصد وتقييم أيضاً تقودها السلطات الوطنية. والهدف هو

تحديد الكيفية المثلى التي يمكننا أن ندعم بها الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الدائم من خلال مؤسسات فعالة.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدليت بخطاب أمام مجلس الأمن لأول مرة بشأن إصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV/5632). فالمصطلح جديد نسبياً، بيد أن تجربة الأمم المتحدة في هذا المجال تعود، عملياً، إلى عقود خلت، وتشمل مجموعة من الأنشطة، وإدارات الأمم المتحدة، ومكاتبها، وصناديقها، وبرامجها. ومنذ عام ١٩٨٩، كلفت الأمم المتحدة بدعم ناميبيا المستقلة حديثاً لوضع النواة الأولى لقواتها المسلحة. ومنذ مطلع التسعينات، ساعدت عملياتنا لحفظ السلام السلطات الوطنية على إنشاء مؤسسات جديدة للشرطة، وتعزيز قدرة وسلامة هياكل الدفاع.

وفي أنغولا وموزامبيق، شملت ولاياتنا دعم إدماج القوات المسلحة، وإصلاحها، وتدريب أفرادها، وإقامة شراكات مع المانحين الثنائيين في مجالي التنسيق والإنجاز. ومن السلفادور إلى كمبوديا في الماضي، إلى ليبيريا وسيراليون اليوم، ساعدت الأمم المتحدة الأطراف على إصلاح قطاع الأمن في سياق المساعي الحميدة وعمليات الوساطة وحفظ السلام. ومن غواتيمالا إلى أفغانستان، ومن بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تثبت تجربتنا في التوسط من أجل إبرام اتفاقات السلام وتنفيذها أنه إذا أردنا لهذه الاتفاقات أن تنجح وتدوم، ينبغي القيام بعمل إصلاح مؤسسات الأمن منذ الوهلة الأولى.

وبعبارة أخرى، للأمم المتحدة تجربة غنية ومتنوعة فيما أصبح يعرف بإصلاح قطاع الأمن. غير أننا، في كثير من الأحيان، ظللنا شريكاً لفترة محددة لأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وما كان ينقصنا هو وجود إطار مشترك ونهج متسق على نطاق المنظومة. وعلى الرغم من سجلنا

القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي. وعلينا أن نساعد على كفالة نهوض القطاع الأمني بمسؤولياته عن استئصال وبال العنف ضد المرأة الذي يفوق الوصف والذي أصبح شائعا في أعقاب الصراع.

لقد أدركت الدول الأعضاء الحاجة إلى نهج متسق على نطاق المنظومة لإصلاح قطاع الأمن والحاجة إلى تبادلي الازدواج عن طريق وضع أطر جديدة. فلنركز إذا على جعل نهجنا متسما بالمهنية، بوصفها الأولوية الأولى.

ويقترح تقريرى عددا من التدابير المباشرة والعملية هي: إعداد الأمم المتحدة للتوجيهات التقنية والتدريب فيما يتصل بإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز القدرات الميدانية، وكذلك القدرات من الاستشاريين والاختصاصيين للمساندة بصورة رئيسية؛ وتعزيز التنسيق وتقديم الدعم الفعال في مجال إصلاح قطاع الأمن؛ وإنشاء وحدة صغيرة لدعم إصلاح قطاع الأمن في المقر، تقدم الخدمات للأمم المتحدة ككل، ولا سيما عمليات السلام.

وتمثل هذه الأولويات الحد الأدنى الذي يتعين علينا القيام به لتعزيز أدائنا. لكن، إلى جانب هذه الأولويات، يكون إيجاد مؤسسات أمنية تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة - بما في ذلك تلك المسؤولة عن توفير العدالة - أكثر من مجرد هدف. إنه التزامنا الجماعي، ولا سيما البلدان الخارجة من الصراعات.

إنه واجب يتشابك تشابكا دقيقا مع قدرتنا على الرد بسرعة وبصورة حاسمة في أوقات الأزمات وقدرتنا على معالجة المنظورات الطويلة الأجل. إنه محوري لقدرتنا على وضع منظومة متبادلة ذات قدرات يمكن نشرها بسرعة وتعمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك السبب، فأنا أرحب أيما ترحيب بعزم المجلس على مناقشة هذه المسألة

تعزيز أمن الدولة وشعبها تعزيزا فعالا وخاضعا للمساءلة، يدعم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

اسمحوا لي أنؤكد على بضعة مبادئ رئيسية يسترشد بها نهجنا. وتعكس هذه المبادئ المناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي للأمم المتحدة أن تشارك في إصلاح القطاع الأمني بناء على طلب الحكومات الوطنية، أو وفقا للولايات التي ينيطها بها مجلس الأمن ولقرارات الجمعية العامة.

ثانيا، إن الدول الأعضاء المسؤولة في المقام الأول عن توفير الأمن والملكية الوطنية هي حجر الزاوية في نهجنا. وكما أشار مجلس الأمن في العام الماضي، "إن تحديد نهج إصلاح قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني حق سيادي للبلد المعني ومسؤوليته في المقام الأول" (S/PRST/2007/3).

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين. فهذه الشراكات الحيوية لكفالة الخبرات والموارد. وهذا أمر لا بد منه بالفعل في بداية أي مفاوضات ووساطات من أجل السلام، حيث أن الإصلاح الناجح للقطاع الأمني شرط ضروري لأي استراتيجية انسحاب في عمليات حفظ السلام، وفي نهاية المطاف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، يجب أن يكون نهج الأمم المتحدة مرنا ومفصلا على البلد أو المنطقة أو البيئة. وتُعرّف الدول والمجتمعات الأمن وتسعى إلى تحقيقه وفقا لسياقاتها وتاريخها وثقافتها واحتياجاتها الخاصة. ولا يوجد نموذج وحيد يناسب جميع الحالات.

وأخيرا، يجب أن يراعي نهجنا نوع الجنس وأن يكون متسقا مع القانون الدولي، مع اهتمام خاص بالعنف

ونحن مقتنعون بأن التقرير يشكل أساسا لمزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نشير إلى أن التقرير، كما هو متوقع، قد صدر برمزين، وهو بذلك وثيقة للجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. ونرى أنه ينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الفرعية المعنية التابعة لهما تناول التقرير في نطاق صلاحياتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إن إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع، هام لتوطيد السلام والاستقرار؛ وزيادة الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وسيادة حكم القانون، والعدالة، والحكم الرشيد؛ وبسط السلطة الشرعية للدولة والإدارة المدنية لقطاعي الأمن والعدالة، القائمة على احتياجات الناس؛ ومنع البلدان من العودة إلى أتون الصراعات. إن إصلاح القطاع الأمني هو أحد أهم العناصر في الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى إرساء الأساس لتوطيد السلام، الذي من شأنه بالتالي، في جملة أمور، تمكين حفظة السلام من الانسحاب في التوقيت المناسب. وغالبا ما يكون إصلاح القطاع الأمني عنصرا هاما، إن لم يكن العنصر الأهم، في استراتيجية الانسحاب.

ولتحقيق هذا، نرى أن هناك حاجة متزايدة إلى توفر قدرة مناسبة داخل منظومة الأمم المتحدة لكي تتمكن من الاستجابة بصورة أكثر فعالية لطلبات فرادى الدول الأعضاء للدعم في مجال إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة توصيات الأمين العام بإنشاء آليات واضحة في الميدان لتنسيق وتنفيذ الولايات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وكذلك إنشاء وحدة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بدعم إصلاح قطاع الأمن لتقديم التوجيهات التقنية والتدريب وتعزيز الممارسات المثلى وإيجاد نهج شامل ومتسق تعتمد الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن.

الاستراتيجية في وقت لاحق من هذا الشهر، وبمشاركة وزير خارجية المملكة المتحدة.

إنني ممتن لمجلس الأمن على التزامه بمساعانا الجماعي الرامي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها معالي السيد يان كويش ومعالي السيدة سوزان فان دير ميرفي وسعادة السيد يوكيو تاكاسو.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان كويش.

**السيد يان كويش (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني العميق لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيمها جلسة اليوم بشأن إصلاح قطاع الأمن - الذي نرى أنه موضوع هام لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها - وكذلك على إعطاء بلدي، سلوفاكيا، فرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع، الذي اعتمدهنا بوصفه أولويتنا الأفقية خلال عملنا بصفقتنا عضوا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وآمل وأعتقد أن الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم ستثبت أنها فرصة أخرى مفيدة ليس لمناقشة هذه المسألة فحسب، وإنما لتوفير زخم جديد وتوجيه في تعزيزها أيضا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأمين العام بان على عرضه شخصيا لتقريره المعنون "ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن" (S/2008/39) وعلى ملاحظاته القيّمة.

إن سلوفاكيا مسرورة جدا حيال طبيعة تقرير الأمين العام التي اتسمت بالشمول. وترى أنه معلم بارز هام في تنظيم وتعزيز دعم الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني.

الإصلاح على التوجيه العملي والمساعدة“، اللذين كثيرا ما تتطلبهما على أرض الواقع. ونرى أنه ينبغي وضع تلك المبادئ والمبادئ التوجيهية على أساس أفضل الممارسات القائمة والدروس المستخلصة. ويوفر لنا تقرير الأمين العام أساسا جيدا للغاية، ويقدم لنا، فعلا، المخطط العام للإطار اللازم لهذا الأمر. والآن من مسؤوليتنا نحن، الدول الأعضاء، مواصلة صياغة المبادئ والمبادئ التوجيهية والتوصل إلى توافق في الآراء عليها.

رابعا، ينبغي مواصلة بناء قدرات الأمم المتحدة. وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تنجز بصورة أفضل وأن تكون قادرة على الاستجابة الكافية للطلبات العديدة التي تتلقاها من فرادى الدول الأعضاء، فإنه يلزمها تعزيز قدراتها هي نفسها، وضمان تمكّنها من الإنجاز بصورة أفضل وبطريقة احترافية عالية في أهم المجالات الجوهرية. ونرى أن الطريق المؤدي إلى بلوغ ذلك الهدف يتمثل بشكل رئيسي في تعزيز النهج المشترك بين الوكالات، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدة مشتركة بين الوكالات لدعم إصلاح قطاع الأمن.

وكل ذلك ينبغي أن يمكننا من العمل بصورة أكثر همة وفعالية من أجل تحسين تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة - مع اضطلاع الممثل الخاص للأمين العام بالدور المحوري في أرض الواقع - وتنسيق الجهود الدولية وتحسين إدارة القدرات الدولية المتاحة، وربطها بصورة أوثق مع الاستراتيجيات والسياسات والقدرات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وبالتالي تعزيز مبادئ الملكية الوطنية والقيادة. ولذلك، مع أن التدابير والنهج المرتكزة على الأمم المتحدة التي أوصي بها في تقرير الأمين العام لا تشكل هدفا في حد ذاتها، فإنها، إذا تم دعمها، ستساعدنا جميعا على أن نصبح أكثر فعالية ونجاحا على أرض الواقع في معالجة حقائق الوقائع القائمة هناك.

واستنادا إلى خبرتنا في تعزيز مسألة إصلاح القطاع الأمني داخل منظومة الأمم المتحدة ودراسة الحالات المعنية لتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأبرز عدة مبادئ تتعلق بإصلاح القطاع الأمني نرى أنها بالغة الأهمية.

الأول هو الملكية والقيادة الوطنيتان، اللتان مهما شددنا على أهميتهما، فإننا لن نُغالي. يجب أن تكون عملية إصلاح القطاع الأمني دائما تحت السيطرة الوطنية وأن تستند إلى الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المعني. ويجب أن تشارك السلطات الوطنية في جميع نواحي إصلاح القطاع الأمني وخلال جميع مراحلها ويجب عليها أن تتولى القيادة. إن من الحق السيادي للبلد المعني ومسؤوليته في المقام الأول تحديد النهج الوطني وأولويات إصلاح قطاع الأمن.

ثانيا، ينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة نهجا كليا ومتسقا وشاملا نحو إصلاح قطاع الأمن. وقد دأبت الأمم المتحدة على المشاركة في مختلف المشاريع والأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن خلال سنين عديدة. ولكن الأمر الذي ما زال مفقودا هو أن تتخذ الأمم المتحدة نهجا منتظما وشاملا وجيد التنسيق نحو إصلاح قطاع الأمن. وينبغي ألا ندخر وسعا من أجل بلوغ ذلك الهدف. ونحن نرى أننا نسير في الطريق الصحيح، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، من جانب الأمانة العامة ومن جانب الأعضاء الآخرين لأسرة الأمم المتحدة ومن جانب الدول الأعضاء على السواء.

ثالثا، هناك حاجة إلى تحديد المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من أجل إصلاح قطاع الأمن. وكما بين الأمين العام عن حق في الفقرة ٤٨ من تقريره، من شأن ذلك أن يمكن من ”كفالة حصول عمليات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المشاركة في

إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى صياغة مفهوم لإصلاح قطاع الأمن في إطار الأمم المتحدة يقوم على أساس التجربة الأفريقية المحددة والفريدة. وكانت أيضا مفيدة للغاية في تحقيق إدراك أفضل لطابع ونطاق إصلاح قطاع الأمن بين البلدان الأفريقية، التي تتسم هذه المسألة بأهمية جوهرية بالنسبة للعديد منها. كما كانت حلقة العمل مفيدة للغاية في كفالة اتخاذ نهج أوسع وأكثر انتظاما نحو إصلاح قطاع الأمن من جانب الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين المهامين للأمم المتحدة، وخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولكن أيضا، في جملة أمور، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتم إثبات هذا أيضا خلال اشتراك سلوفاكيا وجنوب أفريقيا لاحقا في عرض نتائج حلقة العمل في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

كما أود أن أضيف أن حلقة عمل كيب تاون مثلت البداية، ومثلت عنصرا هاما، في النهج الإقليمي ودون الإقليمي الذي ظللنا نعززه دائما. كما دأبنا على التأكيد على أهمية اتخاذ نهج منطلق من القاعدة نحو عمليات إصلاح قطاع الأمن في إطار الأمم المتحدة - وهي عمليات يجب أن تكون قائمة على الطلب ويجب أن تكون مكيّفة مع الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان أو المناطق المعنية. ونرى أن ذلك هو أفضل سبيل لتحديد الآليات الفعالة والعاملة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. ونأمل أن يعقب حلقة عمل كيب تاون عقد مناسبات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم - على سبيل المثال، في آسيا وأمريكا اللاتينية - وسلوفاكيا على استعداد للإسهام فيها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على الحاجة الشديدة على أرض الواقع إلى زيادة وتعزيز دعم الأمم

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، ساعدت المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV.5632) واعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2007/3) على اجتذاب اهتمام متزايد بين الدول الأعضاء بموضوع إصلاح قطاع الأمن وزيادة الوعي بشأنه. وأبرز هذا أيضا في الاستجابة الإيجابية للغاية للمبادرة السلوفاكية لإنشاء فريق أصدقاء لإصلاح قطاع الأمن تابع للأمم المتحدة، مؤلف الآن من أكثر من ٣٠ عضوا من جميع المناطق الجغرافية، ولهم تجارب مختلفة في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن أو دعمه في الميدان.

ومنذ المناقشة التي عقدت العام الماضي في مجلس الأمن، تم إحراز تقدم ملموس في إدراج هذه المسألة في جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكانت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الهيئة الأولى التي تناولت التقرير الشامل للأمين العام، في نطاق ولايتها، وننوه مع الشعور بالارتياح بالمناقشة المثمرة التي عقدت في آذار/مارس. وقد أظهرت بجلاء أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعضوية الواسعة للأمم المتحدة فضلا عن التحديات الماثلة في الطريق نحو المستقبل. ونرى أن الهيئة المفيدة الأخرى للأمم المتحدة التي ستضطلع بدور رئيسي في هذا المجال هي لجنة بناء السلام، التي أدرجت، على نحو جدير بالثناء، إصلاح قطاع الأمن في استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ونؤيد هذا الأمر تأييدا قويا.

وكان من ضمن النتائج الملموسة والأدلة المحسوسة العديدة على تحقيق التفاهم والمساعدة والتعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن تنظيم حلقة العمل الدولية بشأن تحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني في أفريقيا التي عقدت في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والتي نظمتها سلوفاكيا بالمشاركة مع جنوب أفريقيا. وتلك المناسبة ونتائجها أسهمت، في شكل بيان للرئيسيين المشاركين،

كما يدرك المجلس، أن أفريقيا ظلت تشارك في ممارسة إصلاح قطاع الأمن في عدد من البلدان. وتشير تجاربنا إلى أن هذا الأمر ليس حدثاً، بل هو عملية تتطلب اهتماماً مستمراً وإرادة سياسية. وهو عملية حساسة من الناحية السياسية ولا بد من ملكيتها الوطنية. ولذلك، فإن إصلاح قطاع الأمن لا يمكن فرضه على أي بلد أو على أي مؤسسة. وتكفل الملكية الوطنية استناد العملية بشكل راسخ على احتياجات البلد وظروفه، لأن كل بلد يواجه تحدياته الفريدة الخاصة.

ولكن الملكية الوطنية، بوصفها أحد المبادئ غير القابلة للتفاوض لإصلاح قطاع الأمن، بكل تأكيد لا تتناقض مع الدعم الخارجي. ولذلك فإن أي نهج يُتخذ لا بد أن يكون في السياق ويجب أن يكون محددًا للبلد المعين.

ولهذا أهميته لأن قارتنا، على الأمد البعيد، عانت كثيرا من محاولات عديدة لفرض حلول "المقاس الواحد الذي يناسب الجميع" تجاه إصلاح القطاع الأمني والتي تمخضت عن مشاكل أكثر مما جاءت به من حلول. وحتى الآن، لم يتوفر سوى القليل من الفهم لإصلاح القطاع الأمني المتجاوز للعناصر العسكرية التقليدية وغير المرتكز على الدولة، مقابل الإصلاح الذي يشمل مجموعة متنوعة واسعة من الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية. لكن هذا لا ينفي حقيقة أن الدول الأعضاء تتولى بالدرجة الأولى توفير الأمن سواء كحق سيادي أو كمسؤولية.

في العام الماضي شعرنا بالارتياح وتشرفنا بالانضمام إلى الوفد السلوفاكي في استضافة حلقة دراسية في كيبيتاون حضرها بلدان كثيرة. وجرى في تلك الحلقة الدراسية توضيح أن إصلاح قطاع الأمن يجب، بالضرورة، أن يوائم المفهوم الجديد للأمن الذي يتجاوز المنظور التحجيمي الذي

المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. وخلال الأشهر العديدة الماضية لمشاركنا المكثفة في مجال إصلاح قطاع الأمن، أتاحت لنا فرص وافرة للاستماع للدعوات والطلبات، التي ظلت تقدم من السلطات الوطنية ومن الأمم المتحدة معا وغيرها من الممثلين الدوليين العاملين على أساس يومي في الميدان. ونعتقد أيضا أن في وسع مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال مناقشة اليوم، أن يقدم المزيد من الإسهامات الهامة في ذلك الصدد.

وأخيرا، أود أن أؤكد للأعضاء على أن سلوفاكيا ما زالت تشارك مشاركة فعالة في إصلاح قطاع الأمن وهي ملتزمة بقضيته في إطار الأمم المتحدة وفي غيرها. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة من النواحي العملية وبأي طريقة ممكنة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس وللأمين العام على دعمنا الكامل والمستمر لهما في الجهود المتصلة بإصلاح قطاع الأمن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر السيد كوبيس على بيانه القيم للغاية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوزان فان دير ميرفي.

**السيدة فان دير ميرفي (جنوب أفريقيا)** (تكلمت بالانكليزية): إننا نشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن ونرحب بتقرير الأمين العام المعنون "ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن" (S/2008/39). ويود وفدي أن يرحب بجهود الأمين العام في تعزيز إصلاح قطاع الأمن وأن يعرب عن التقدير على توصياته بشأن الطريق نحو المستقبل. كما أود أن أشارك الآخرين الترحيب بمشاركة الأمين العام، وبطبيعة الحال، بوجود الوزير كوبيس وبوجود رئيس لجنة بناء السلام.



غينيا - بيساو الضوء على التحديات التي يواجهها تنفيذ إصلاح قطاع الأمن المقترن بقيود شديدة على الموارد. لذلك فإن الدعم الفعال المفضي إلى النجاح في إصلاح القطاع يتطلب قدرة ومعرفة وحساسية وغياب التوترات بين الدعم الخارجي والتملك الوطني في العملية.

والحقيقة أنه تتوفر إرادة سياسية لدى الأطراف، لكن قلة التنسيق قوضت آثار الإرادة السياسية في الميدان. وفي ظل المناخ الحالي المتسم بالافتقار إلى النهج المتناسق المنسق، ترى الأطراف الدولية أنها تملك حرية كاملة في تحديد عناصر واتجاهات تدخلاتها الانفرادية ودعمها لإصلاح قطاع الأمن. وإن تجربة جمهورية الكونغو الديمقراطية تُبرز تعقيدات المشاكل الناجمة عن الدعم الخارجي غير المنسق لإصلاح قطاع الأمن.

وهذا يعود بالضبط إلى الافتقار إلى مدونة أخلاقية أو مدونة سلوك أو توجيهات سياسة عامة مقبولة على نطاق العالم تسترشد بها الأطراف الدولية وتقبل بها الدول المنخرطة في إصلاح قطاع الأمن. وإن هذه الملاحظة للعواقب السلبية للنهج غير المنسق والافتقار إلى المبادئ الهادية هي التي استرشدت بها شراكتنا مع سلوفاكيا للمناداة بدور محسن للأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن.

إن مشروعية الأمم المتحدة وطابعها الكوني يعطيان لها مسؤولية خاصة عن تيسير نهج تنسيقي. إننا نقدر أن الأمم المتحدة ما فتئت منخرطة في العمل بشأن إصلاح قطاع الأمن، غير أن معظم أنشطتها في ذلك الصدد كانت ارتجالية ومن دون إطار عمل لتوفير الرشد. ومما يتسم بأهمية أساسية للمساعدة والخبرة اللتين تقدمهما الأمم المتحدة تعاون الدولة المعنية وموافقتها. ونرجو من المناقشة الجارية هنا اليوم أن تدفع بنا خطوة أقرب إلى نهج أكثر تنسيقاً لإصلاح قطاع الأمن.

ارتكز على المنظور التاريخي ذي البعد الواحد الذي يساوي بين الأمن والجانب العسكري ويستثني الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية - الاقتصادية. وبعبارة أخرى، يمثل إصلاح قطاع الأمن ركيزة هامة سواء للأمن أو للتنمية المستدامة.

إن المفهوم الجديد لإصلاح قطاع الأمن ينطوي على عملية شاملة للجميع يجب أن تلبى احتياجات الناس، بما فيها احتياجات الجماعات المهمشة من المجتمع، لا سيما النساء. وإن إدراج منظورات وشواغل تلك الجماعات في تصميم إصلاح قطاع الأمن يتسم بأهمية حاسمة. وبهذه الطريقة يصبح الناس مسؤولين عن كفالة أن يكون قطاع الأمن ضامناً للأمن والحرية وليس تهديداً لهما.

غير أن هذه التجارب من أفريقيا لا يجوز تأويلها بأنها تعني أن الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن مقصورة على أفريقيا. فثمة بلدان خارج القارة شرعت بدورها في إصلاح قطاعها الأمنية. رغم أن أفريقيا تواجه تحديات فريدة تشمل مستوى منخفضاً عموماً من التنمية الاقتصادية وهشاشة وضعف عدة دول أفريقية، وتعقيدات ناجمة عن تدخلات متزامنة من جهات فاعلة خارجية.

جنوب أفريقيا تسلّم بأهمية العلاقات الوثيقة مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير المرتبطة بالأمم المتحدة، لا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وإن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأمد تتطلب موارد وطاقات وإرادة سياسية.

وقضية سيراليون تسلط الضوء على أهمية الالتزام السياسي والقيادة السياسية والواضحة تجاه إصلاح قطاع الأمن من داخل البلد، وعلى أهمية الدعم الحاسم الطويل الأمد وفوائد العملية التشارورية الواسعة؛ بينما تسلط قضية

المصلحة، طورت اللجنة استراتيجية متكاملة لبناء السلام. وتم تحديد إصلاح قطاع الأمن كمجال ذي أولوية في سيراليون وفي بوروندي. وتصف أطر العمل وآليات الرصد تلك التحديات المقبلة والالتزامات التي يجب الوفاء بها سواء من قبل الحكومة المعنية أو أصحاب المصلحة المعنيين المحليين والدوليين.

ما فتئت سيراليون تعتبر مثالا على النجاح في إصلاح قطاع الأمن. وإن إطار التعاون يشمل التزامات محددة تفي بها الحكومة باستعراض ظروف وشروط الخدمة في قواتها المسلحة، وتخفيض حجم القوات المسلحة، وتوفير التدريب، وتحسين السياسة العامة والعلاقات المجتمعية. وإن تقرير رئيس التشكيلة القطرية المحددة لسيراليون يؤكد على أن حكومة سيراليون ما فتئت تحقق تقدما رائعا في الوفاء بالتزاماتها. وإنني أؤمن بأن المشاورات الرفيعة المستوى المقبلة لأصحاب المصلحة بشأن سيراليون في ١٩ أيار/مايو ستتيح فرصة مفيدة لتسليط الضوء على مبادرات إصلاح قطاع الأمن التي تأخذ بزمامها الحكومة، بدعم من شركائها الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والمملكة المتحدة، وفرصة للسعي إلى دعم إضافي لمواصلة الإصلاحات.

ومشاركة لجنة بناء السلام مع بوروندي ركزت على ترسيخ المكاسب المهمة المحرزة حتى اليوم من خلال إعادة تنظيم الجيش والشرطة وتسريح المقاتلين. وفي هذه اللحظة يقوم وفد من لجنة بناء السلام بزيارة بوروندي. وستكون الصدمات الحديثة بين حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطني وقوات الأمن الحكومية، وما أعقبها من تردّي الحالة الأمنية، مسائل مهمة للمناقشة أثناء الزيارة. وأود أن أشدد على أن مواصلة تقديم الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن تظل تكتسي أهمية حاسمة لوضع أسس متينة لجهود بناء السلام الفعالة في ذلك البلد.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد يوكيو تكاسو، رئيس لجنة بناء السلام.

**السيد تكاسو (تكلم بالانكليزية):** أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على دعوتي بصفتي رئيس لجنة بناء السلام لمخاطبة مجلس الأمن حول إصلاح قطاع الأمن. وامتناني موصول أيضا للأمين العام على إحاطته الإعلامية ومساغيه للترويج لهذه المسألة. وإنني ممنون كذلك للسيد جان كويس، وزير خارجية سلوفاكيا، على حضوره هنا اليوم والدور القيادي لبلده. وإن حضور نائب وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، فان در مرووي، مرحب به.

كفالة الأمن شرط مسبق لأي جهد لبناء السلام في البلدان الخارجة لتوها من الصراع. وبغية تحقيق السلام المستدام في تلك البلدان، فإن مما يكتسي أهمية حاسمة تقوية القدرة المحلية في قطاع الأمن على الاضطلاع بإصلاح فعال بمساعدة من المجتمع الدولي. وإذا منينا بالفشل في مواجهة ذلك التحدي الضخم، فإنه سيخلق بالتأكيد فجوة خطيرة في بناء السلام ستعرق الانتقال السلس إلى ما وراء أنشطة حفظ السلام، وتعرق التحول التدريجي إلى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الطويلة الأمد في مجمل أنشطة السلام المتواصلة. إن إصلاح قطاع الأمن تترتب عليه آثار على جهود بناء السلام مثل المصالحة والاندماج الاجتماعي وتمكين الشباب.

ولهذا أصبح إصلاح قطاع الأمن إحدى المسائل ذات الأولوية العليا في عمل لجنة بناء السلام. واللجنة، إذ وضعت ذلك في اعتبارها، عقدت مناقشة مواضيعية لإصلاح قطاعي الأمن والعدالة في اجتماعاتها القطرية المحددة. وقد ركزت لجنة بناء السلام طوال عملها على التملك - تعريف الحكومة للأولويات والتزامها بالوفاء بمسؤوليتها. وفي عملية التشاور التي اشتملت على أصحاب

أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين ابتداء من المراحل الأولى للتخطيط بغية كفاءة انتقال سلس من حفظ السلام إلى الانتعاش والتنمية المستدامة. وبالتنسيق مع الجهود التي تبذلها الأطراف المحلية، فإن وكالات الأمم المتحدة وفردى البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني جميعها مجهزة لتقديم إسهامات شتى تحقيقاً لذلك الغرض.

ثالثاً، إن نهجاً منسقاً ومتناسكاً ومتكاملاً لا غنى عنه لمعالجة الطابع المتعدد الأوجه لإصلاح قطاع الأمن. وهذا الإصلاح يتطلب انخراطاً نشطاً من مجموعة واسعة من الأطراف الوطنية والدولية ذات الخبرات والاختصاصات المتنوعة. وهو يتطلب كذلك مراعاة صلته الوثيقة بأمور من قبيل حكم القانون، والحكم الرشيد، وضرورة مراعاة المنظور الجنساني.

لتلك الأسباب جميعها، أعتقد أن لجنة بناء السلام يمكنها أن تسهم إسهامات كبيرة في تعزيز إصلاح قطاع الأمن عن طريق توفيرها منبراً قيماً للجهود المنسقة التي تبذلها جميع الأطراف ذات الصلة على أساس استراتيجيات متكاملة. وأود التأكيد للمجلس أن اللجنة ستواصل إيلاء اهتمام بالغ لتعبئة الدعم والموارد على الصعيد الدولي للجهود التي تبذلها البلدان الخارجة من الصراعات، وذلك على أساس المشاركة المتبادلة، بهدف إحداث أثر حقيقي على الأرض.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد تاكاسو على بيانه. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في بند جدول أعماله. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، جرى تعريف إصلاح قطاع الأمن على أنه إحدى أهم أولويات بناء السلام من خلال التفاعل مع الحكومة. وأثناء زيارة لجنة بناء السلام للبلد مؤخراً اتفق المشتركون مع وجهة نظر أصحاب المصلحة في الميدان بأن تنفيذ غينيا - بيساو بنجاح لخطة إصلاح قطاع الأمن الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ كان عاملاً أساسياً في استقرار البلد. وتعكف اللجنة الآن على تطوير استراتيجية متكاملة تنعكس فيها مجالات الاهتمام ذات الأولوية للبلد.

أما صندوق بناء السلام، الذي صمم لمعالجة أي فجوة في المراحل الأولى لعملية بناء السلام، فإنه يضطلع بدور حفاز دعماً لشتى مبادرات إصلاح قطاع الأمن. ففي سيراليون يوفر الصندوق الدعم لتقوية قدرات الشرطة في فترة ما قبل الانتخابات الوطنية، وتحسين الأوضاع في الثكنات العسكرية. وفي بوروندي، قدم الصندوق الدعم لجهود الإصلاح التي تبذلها الشرطة الوطنية ودوائر الاستخبارات. وفي غينيا - بيساو، يجري حالياً النظر في مشروع لتأهيل السجناء وتوفير الدعم للشرطة القضائية، على أن يقوم صندوق بناء السلام بتمويل ذلك.

واسمحوا لي الآن بأن أدلي بملاحظاتي الموجزة عن إصلاح قطاع الأمن، وذلك في ضوء الخبرات المكتسبة خلال عمل لجنة بناء السلام طوال السنتين الماضيتين.

أولاً، لا بد أن يكون إصلاح قطاع الأمن عملية وطنية. وينبغي للحكومات المعنية عدم قيادة عملية التخطيط فحسب، وإنما تنفيذ هذا الإصلاح أيضاً. والتزام الزعماء الوطنيين بالاضطلاع بمسؤوليتهم عن هذا الإصلاح ضروري لأجل إحراز نتائج وتوفير دعم دولي.

ثانياً، إن إصلاح قطاع الأمن يقتضي دعماً ومساعدة من المجتمع الدولي بنطاقه الواسع لأمد طويل وبطريقة يمكن التنبؤ بها ومستدامة. والمهم إشراك جميع